



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب

مشروع قانون رقم 37.21

بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه

والخضروات المنتجة في إطار التجمع الفلاحي

(كما وافق عليه مجلس النواب في 22 يونيو 2021)



مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في

إطار التجميع الفلاحي

*_*_*_*

المادة الأولى

استثناء من أحكام البند 4 من المادة 61 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، يمكن للسلطة المختصة أو من تفويضه لهذا الغرض الترخيص للمجتمعين بتسويق الفواكه والخضروات المنتجة في إطار مشاريع التجميع الفلاحي، طبقاً لأحكام القانون رقم 04.12 المتعلق بالتجميع الفلاحي، مباشرة دون إلزامية المرور عبر أسواق الجملة، في المدن التي توجد فيها أسواق الجملة المذكورة والتي تحدد قائمتها بنص تنظيمي.

يجب أن تستجيب نقط بيع الفواكه والخضروات المعنية للقوانين الجاري بها العمل ولشروط النظافة والسلامة الصحية المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل في هذا المجال. من أجل تحديد القائمة المنصوص عليها أعلاه، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار وضعية أسواق الجملة في المدن المعنية، لا سيما من حيث بنيتها التحتية ووسائلها البشرية والمادية، وكذا تنظيمها.

المادة 2

يسري العمل بالاستثناء المنصوص عليه في المادة الأولى أعلاه ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ إلى غاية 31 ديسمبر 2030.

المادة 3

من أجل الاستفادة من الترخيص المنصوص عليه في المادة الأولى أعلاه، يجب على المجتمعين المعنيين احترام بنود دفتر تحملات يعد لهذا الغرض.
يبين الترخيص هوية المستفيد منه والجماعة المعنية، ومدة صلاحيته التي لا يمكن أن تتجاوز ثلاثة (3) سنوات، قابلة للتجدد، ويتضمن التزامات المستفيد المذكور.
يسحب الترخيص إذا ثبت أن المستفيد منه قد أخل بأحد بنود دفتر التحملات أو إذا أدلى بمعلومات خاطئة أو مضللة من أجل الحصول عليه.
تحدد بنص تنظيمي كيفيات منح الترخيص وسحبه.

المادة 4

تضع الجماعات المعنية رهن إشارة المجمعين المستفیدین من الترخيص المذکور أعلاه خدمة لتلقي التصاريح المتعلقة بالفواكه والخضروات التي يتم تسویقها في إطار هذا الترخيص والتي تتضمن المعلومات المتعلقة بطبيعة هذه الفواكه والخضروات وكمياتها ونقط بيعها وأسعار المعاملات المنجزة. تتم التصاريح وفق الكیفیات المحددة بنص تنظیمی.

المادة 5

يعد دفتر التحملات المنصوص عليه في المادة 3 أعلاه وفق النموذج المحدد بنص تنظیمی ويتضمن البنود الإجبارية التالية:

- بيانات تحديد هوية المجمع والمجمّعين المعنيين؛
- مكونات ومواصفات نقط بيع الفواكه والخضروات المعنية؛
- شروط النظافة والسلامة الصحية الواجب احترامها؛
- مواصفات توضیب وتلفیف الفواكه والخضروات المعنية؛
- کیفیات تتبع مسار الفواكه والخضروات التي يتم تسویقها؛
- الموارد البشرية والوسائل المادية والتنظيمية المستعملة من أجل تسويق الفواكه والخضروات المعنية؛
- عناصر احتساب مبلغ الأتاوى المستحقة من قبل المجتمع لفائدة الجماعة المعنية وكیفیات أدائهما.

المادة 6

تدخل أحكام هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشر النصوص المتخذة لتطبيقه في الجريدة الرسمية.

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب